رئيس الدولة والاجهزة السياسية والامنية العليا، فيما لم يبرز أي دور مشورة للوزارة في القرارات السياسية الكبرى التي اتخذها السادات؛ بل ان الرئيس المصري السابق كثيراً ما تجاوز وزارة الخارجية بتعيينه ممثلين شخصيين كانوا يقومون بمهمات سريعة وسرية، بعيداً من علم الوزارة ومعرفتها. أمّا مجلس الامن القومي وديوان رئاسة الجمهورية وجهاز المخابرات العامّة، فلم تكن في حال أفضل على هذا الصعيد. بل ان التنظيم السياسي (الاتحاد الاشتراكي)، الذي كان له دور كبير الاهمية في صنع القرار السياسي في عهد الرئيس عبدالناصر، انتهى كل دور له في هذا المجال، منذ ان تخلّص السادات، في ١٥ أيار (مايو) ١٩٧١، من أغلبية عناصر النخبة السياسية، و«تحوّل التنظيم السياسي الى قناة لاضفاء التأييد على قرارات رئيس الدولة الخارجية، ومحاولة شرحها للجماهير، بل وأداة لتبرير، وايضاح، قرارات رئيس الدولة» (ص ٢٢٥). والخلاصة هي، ان السادات سخّر كل هذه الاجهزة لتنفيذ قراراته، وليس للمساهمة في صنع هذه القرارات.

وفي الفصل الثاني، المكرّس لتوصيف رؤية السادات الى عملية صنع القرار السياسي الخارجي، أظهر تحليل الخطب والكلمات، على مدار فترة الدراسة، ان السادات، في الوقت الذي كان لا يغفل التحدث عن ديمقراطية القرار وحق الشعب في المشاركة في صنعه، لم يتردّد في تأكيد دوره الشخصي في صنع القرارات الكبرى. فكثيراً ما وردت، في خطاباته وتصريحاته، عبارات: «أنا قررت...»، و«أخذت قراراً...»، و«أصدرت أوامري...». وقليلاً ما كان السادات يتحدث عن دور المؤسسات في صنع القرار. وفي أحسن الاحوال، فانه كان يعرض قراراته على هذه المؤسسات، بعد اتخاذها، لتأمين حسن تنفيذها.

ودرس الفصل الثالث قرار انهاء مهمّة الخبراء العسكريين السوفيات في مصر (تموز ـ يوليو ١٩٧٢)، فعرض الاطار العام لوجود هؤلاء الخبراء. وهو وجود مرّ بمرحلتين: الاولى أعقبت هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، حيث سعت القيادة المصرية الى اعادة بناء قواتها المسلّحة بأقصى سرعة ممكنة لمواجهة آثار الهزيمة. ومنذ تشرين الثاني (نوفمبر)، بدأ وصول الاسلحة والخبراء، والعمل، بتكثيف شديد، لتعويض الخسائر المادية المفقودة في الحرب، والقيادات العسكرية التي تمّ عزلها فيما بعد. واقتصر دور الخبراء السوفيات، في تلك المرحلة، على المشاركة في وضع برامج التدريب المصرية، وتنفيذها، ولم يكن عددهم يتجاوز الاربعة آلاف خبير. وبدأت المرحلة الثانية منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠؛ فالتفوّق الذي احرزته مصر في حرب الاستنزاف (بدأت في آذار ـ مارس ١٩٦٩) دفع باسرائيل الى ضرب العمق المصري بالطائرات، وهو ما كان له تأثيره السلبي في الجماهير المصرية وفي تماسك الجبهة الداخلية، فقام عبدالناصر بزيارة الاتحاد السوفياتي وطلب تزويد الجيش المصري بصواريخ «سام»، على ان لا يقتصر دور الخبراء المرافقين لها على التدريب عليها، وانما ادارتها وتشغيلها الى ان يتمكّن المصريون من استيعاب ذلك. وهكذا وصل عدد الخبراء السوفيات، عند وفاة عبدالناصر، الى ٢١ ألفاً، ممّا ترتب عليه زيادة خسائر اسرائيل في حرب الاستنزاف وتوقّف غاراتها على العمق المصري.

وأشار الباحث الى ان السوفيات طلبوا من السادات، غير مرة، سحب خبرائهم من مصر بسبب تحقق المهمة الرئيسة التي أوفدوا من أجلها، الّا ان السادات كان مصرّاً على استمرار بقائهم. ولوحظ انه، قبل اصدار قرار انهاء مهمتهم، نشب خلاف بين الجانبين، السوفياتي والمصري، حول نوع العملة الصعبة التي يتعيّن على مصر دفع ديونها العسكرية السوفياتية بها؛ وان بيان القمة السوفياتي ـ الاميركي، في أيار (مايو) ١٩٧٢، أظهر للسادات ان القوتين الاعظم تسعيان الى فرض وضع الاسترخاء العسكري على المنطقة، وانه، في حزيران (يونيو) من العام عينه، زار الامير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود القاهرة، في طريق عودته الى بلاده من واشنطن، للتوسط بين الاميركيين والسادات، حيث كانت واشنطن تشترط، للضغط على اسرائيل حول موضوع التسوية، انهاء الوجود السوفياتي العسكري في مصر. وفي ١٧ تموز (يوليو)، اتخذ القرار بانهاء مهمة الخبراء السوفيات.

ورأى الباحث ان القرار «تمّ صنعه، واتخاذه، وتنفيذه، على نطاق محدود للغاية» (ص ٢٥٥). فالسادات اتخذه مع نفسه، وأبلغه الى السفير السوفياتي في الثامن من تموز (يوليو). وقبل ذلك التاريخ، لم يكن يعرف